مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلـــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد 26، عدد(2B)، عدد خاص سبتمبر، 1403-1426، 2018

دور صندوق التنمية المحلية في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية – دراسة حالة بقرية طحلة – مركز بنها – محافظة القليوبية

[103]

آيات ماهر محمد – مجدي علي يحيي – جاسنت إبراهيم ريحان – زينب محمود عبد الرحمن

قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة – مصر

الكلمات الدالة: صندوق التنمية المحلية، التمكين، التمكين الاقتصادي

الموجـــــز

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على دور صندوق التنمية المحلية التابع لوزارة التنمية المحلية في تمكين المرأة الريفية اقتصاديا، وأهم العوامل المؤثرة في درجة التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة، مع تحديد أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تعاني منها المرأة الريفية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب المعاينة العشوائية في سحب مفرداتها، وتم تطبيق معادلة **(Krejcie & Morgan, 1970)** حيث تم اختيار عينة عشوائية من المستفيدات بقروض صندوق التنمية المحلية بالوحدة المحلية بقرية " طحلة " – مركز بنها – محافظة القليوبية بلغ قوامها 150 مفردة يمثلن نحو 62.5% من إجمالي الشاملة.

تحقيقا لأهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان جمعت بالمقابلة الشخصية، وقد تضمنت الاستمارة عديد من الأسئلة منها ما يتعلق بالمتغيرات المستقلة المدروسة وكذلك المتغير التابع محل الدراسة، وتم جمع البيانات الميدانية خلال شهري يوليو وأغسطس 2017. وتلي ذلك عملية تفريغ بيانات الاستمارة في سجلات خاصة أعدت لهذا الغرض.

تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية، والتي تتفق وطبيعة هذه البيانات، وقد تدرجت هذه الأساليب بدايةً من المدى، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد. باستخدام برنامج SPSS .

أوضحت نتائج الدراسة أن المدى الفعلي لمؤشر التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة تراوح بين (29)، (43) درجة بمتوسط حسابي بلغ 36.8 درجة وانحراف معياري قدره 3.36 درجة. وبتقسيم المدى الفعلي لقيم هذا المؤشر إلى ثلاثة فئات متساوية الطول ومتدرجة تصاعديا لأعلى وتوزيع عينة الدراسة علها اتضح أن نحو 44.7% من إجمالي عينة الدراسة تقعن في الفئة المتوسطة للمؤشر، في حين تضم الفئة المرتفعة للمؤشر نحو 36.7%، بينما لا تضم الفئة المنخفضة سوي نحو 18.7% من إجمالي عينة الدراسة.

وتعكس تلك النتائج النجاح النسبي الذي حققه صندوق التنمية المحلية في إثارة الوعي والانتباه بأهمية عمل المرأة وتمكينها اقتصادياً كمدخل للتنمية الشاملة، من خلال الدعم الذي يقدمه الصندوق سواء المتعلق بسعر الفائدة على القروض والتي لا تتجاوز 6% في الآونة الأخيرة مع تقديم التسهيلات في السداد، وعلى سبيل المثال يبدأ سداد القسط الأول بعد بداية الاستفادة من عوائد القرض أي بعد دورة إنتاجية كاملة، أو تقديم

(سلم البحث فى 31 ديسمبر 2017)
(المراجعة على البحث فى 4 يناير 2018)
(الموافقة على البحث فى 10 يناير 2018)

الدورات التدريبية والتثقيفية المجانية للريفيات لرفع مستوياتهن المعرفية والمهارية في مجال إدارة وتنظيم المشروعات الريفية الصغيرة.

كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد معنوية النموذج الإحصائي عند الخطوة الرابعة حيث بلغت قيمة " ف " المحسوبة (12.94) وهى معنوية على المستوى الاحتمالي 0.01، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.284، ويعنى ذلك أن هناك أربع متغيرات فقط من جملة المتغيرات المستقلة المدروسة تشرح نحو 28.4% من التباين الكلي في درجة التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة وهى: حالة المسكن، عمر الزوج، عمر المبحوثة، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع.

المقدمة والمشكلة البحثية

احتلت قضايا المرأة بصفة عامة والريفية بصفة خاصة اهتماما كبيراً في الفترة الأخيرة وذلك من خلال دعم مستواها الثقافي والاجتماعي والسياسي مع إبراز الدور الذي تقوم به سواء داخل الأسرة، أو المجتمع، وقد أصبح تمكين المرأة للمشاركة في التنمية من أهم القضايا المعاصرة علي المستوي العالمي. وقد اهتمت الأمم المتحدة بهذا الموضوع بدءاً بمؤتمر **المكسيك 1970** ثم **كوبنهاجن 1980** ثم **نيروبي 1985** ثم بكين 1990، والجدير بالذكر أن إعلان بكين ومقرراته التي لازالت تمثل إلى اليوم المنارة والمرشد التي ينبغي على كافة الدول صياغة سياساتها وبرامجها التنمية بما يتسق وروح ومبادئ المؤتمر التي هدفت بصفة رئيسية تمكين المرأة. **(يونس، غادة، 2013، ص 41)**.

وتتعدد المداخل التي تستهدف مشاركة المرأة في جهود التنمية وتضمن المساواة مع الرجل عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة. ومن هذه المداخل: مدخل المرأة والرفاهية ويهدف إلى ضمان الحصول علي الرفاهية والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل وكل ما هو هام لتحقيق ضروريات الحياة الأولية، ومدخل المساواة والعدالة ويهدف إلي كسب العدالة والمساواة للمرأة في عملية التنمية وذلك عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل من خلال منحها فرصاً اقتصادية وسياسية متساوية مع الرجل، ومدخل الكفاءة الذي يأخذ في الاعتبار قدرة النساء علي المساهمة في الإنتاج وتحسينه بحيث تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة، ومدخل مكافحة الفقر الذي يعترف بالدور الإنتاجي للمرأة ويسعى إلي تلبية احتياجاتها العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ومدخل المشاركة ويهدف للمشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية وخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً السياسية، ومدخل التمكين وهو أحدث المناهج المستخدمة لإدماج المرأة في التنمية وقد ظهر في نهاية الثمانينات وهو أكثر المناهج تداولاً لاعترافه بدور المرأة كعنصر فاعل في التنمية حيث يؤمن بالدور الثلاثي للمرأة: الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي سعيا وراء القضاء علي كافة مظاهر التمييز ضدها. **(صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000، ص ص: 6 – 8.)**

وتهدف برامج التنمية البشرية بصفة عامة إلي بلوغ مجتمع يتشكل من مجموعات بشرية ذات طاقات متنوعة يسهم كل منها بقدر استطاعته في الاستقرار الاجتماعي والشعور بالأمن بأبعاده المختلفة الجسدي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، وتضم تلك المجموعات الرجال والنساء معاً، أي تمكين جميع الأفراد وتوسيع نطاق قدراتهم البشرية إلي أقصي درجة، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن **(حليم، نادية & وفاء مرقس، 2004، ص 3)**.

ولكن كل ما تلاقيه النساء من مشكلات في المجتمعات النامية من وجهة نظر بعض الباحثين هو إضعاف وليس مجرد ضعف، ناتج عن فعل آليات قصديه، أو عمليات مجتمعية مستقرة، في مجتمعات يسيطر عليها أساسا الرجال، وفي سياق مجتمعي، ثقافي ومؤسسي، يعيد خلق ضعف النساء وتخلف المجتمع. وطبيعي أنه لا يمكن أن تقوم تنمية بشرية ونصف البشرية مُضعفه، فوق ذلك، يتواتر الآن تأكيد البحوث العلمية على أن للنساء قدرات خاصة، عقلية وعاطفية بل وجسدية، يتفوقن بها على الرجال في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بل

والسياسية الأمر الذي يحرم المجتمعات المضعفة للمرأة من مزايا ضخمة **(فرجاني، نادر، 2003، ص 378)**.

ويتفاوت دور المرأة في الاقتصاد الريفي من نشاط إلي آخر حيث يلاحظ أن البيانات والإحصاءات لا تعطي صورة صحيحة عن حجم إسهام المرأة في الإنتاج الزراعي والاقتصاد الريفي ذلك لأن هذه البيانات لا تتضمن في الغالب عمل المرأة غير الرسمي والموسمي ولا دورها في الإنتاج العائلي.

ويزداد دور المرأة وضوحاً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة وانخفض دخلها، واعتمدت أكثر علي العمل العائلي غير مدفوع الأجر، وقد تعاظم دور المرأة الاقتصادي بعد هجرة أعداد كبيرة من الرجال إلي المدن أو إلى الخارج تاركين مسئولية العمل الزراعي وإدارة المنزل للمرأة فتتحمل عبء اتخاذ القرارات بالنسبة للزراعة وبالنسبة لأفراد الأسرة، وخروجها للتعامل مع مجتمع القرية للبيع والشراء والتسويق. ولا يمكن إغفال دور المرأة الريفية في النواحي الأسرية والاجتماعية والاقتصادية حيث تعد المرأة الريفية المصرية قوة إنتاجية واضحة تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الريفي، حيث تلعب أدوار عديدة وأساسية داخل المنزل وخارجه، كما تتحمل العبء الأكبر في السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحول القرية المصرية من مستهلكة إلى منتجة، فمن خلالها يمكن أن يكون المنزل الريفي وحدة منتجة للدواجن ومنتجات الألبان وحتى الخبز الذي تتسوقه حالياً الغالبية من الأسر الريفية يمكن أن ينتج من خلالها إذا اتخذت المرأة الريفية قراراً بذلك وفقاً لقيامها بدورها في تصنيع منتجات الألبان أو صناعة بعض الأغذية، أو قيامها بعملية الخبيز وكذلك قيامها بتربية الطيور وإنتاج البيض وغير ذلك من الأنشطة التي تؤكد أهمية دورها، فضلاً عن دورها كزوجة وكأم في تربية الأولاد وتنشئتهم ورعاية أفراد الأسرة **(كاظم، فاطمة & عدلي أبو طاحون، 2003، ص 51)**.

وتكمن المشكلة في حرمان المرأة إلي حد كبير من التمتع بحالة الأمن بأبعاده المختلفة. هذا الحرمان تعانيه بصور متعددة خلال مراحل حياتها منذ الولادة وحتى الشيخوخة، وقد يصل الأمر إلى استخدام التشريع للحد من الاختيارات المتاحة للمرأة أو طريقة توزيع الموارد المجتمعية **(تقرير التنمية البشرية، 2002، ص 278)**.

ولقد تولد مفهوم تمكين المرأة من فكر " الجندر " Gender الذي تدور حوله معظم مصطلحات الأمم المتحدة والمعني الظاهري للتمكين هو أن تأخذ المرأة فرصتها في التنمية، ولكن المعني الإنجليزي الوارد في وثائق الجندر لا يحمل هذا المعني، بل أن كلمة تمكين في اللغة العربية ترجمتها في اللغة الإنجليزية هو Enabling ، أما كلمة Empowerment المذكورة في النصوص والوثائق للأمم المتحدة، فهي تعنى وفق مفهومهم " التنموية والتسلط ".

وفي العصر الحالي أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة، وخاصة في مجال التنمية، وفي كتابات المرأة، حيث حل مفهوم التمكين جوهرياً سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج محل مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكل أحد أهم المفاهيم الرئيسية في المؤتمرات المحلية والمحافل الدولية.

ويعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه تزويد النساء الرياديات صاحبات الأفكار بالدعم المالي والفني لتنفيذ مشاريع مستدامة تمكنها من العيش بكرامة ودون حاجه للآخر، أو دعم مشاريع صغيرة قائمة بالفعل من الجوانب التسويقية والفنية على حد سواء، بما يضمن استدامة المشروع وتمكين المرأة من تطوير ذاتها اقتصاديا.

ويهدف التمكين الاقتصادي للمرأة إلى إدماج المرأة اقتصادياً بمعني إدماج النساء في أنشطة التنمية الرئيسية وذلك للحاجة الملحة لزيادة النشاط الاقتصادي للمرأة من جهة، ومن الجهة الأخرى، الانتقال من مفهوم " المرأة في التنمية " إلى منهج " النوع الاجتماعي والتنمية " أي مشاركة المرأة في التنمية من خلال زيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي بهدف زيادة الناتج الوطني. وبطبيعة الحال فإن تحسين معدل النمو الاقتصادي لن يتأتي إلا باتخاذ تدابير لتشجيع المرأة على المشاركة في النشاط الاقتصادي والبدء بمشاريع مدره للدخل **(Jesus, A., et al 2009, p. 13)**. ويمكن القول أن بداية مرحلة تمكين المرأة تاريخياً كانت بمنحها المساواة في فرص التعليم والتدريب والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها، والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات. ومنذ التسعينيات اتخذت الحركة النسائية العالمية أبعاداً

جديدة، وبموجب منهج النوع الاجتماعي للتنمية تعد المرأة جزءاً من صيغة التنمية، لا عنصراً إضافياً.

ولا يقتصر تمكين المرأة اقتصادياً على إصدار التشريعات مهما كانت مواكبة لإيقاع العصر، بل يجب وجود بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ..... الخ حاضنة لهذه القوانين.

ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية من أهم القضايا التي كانت ولازالت على رأس أولويات منظمات المجتمع المدني والعديد من الجهات الرسمية المصرية. فالتمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد محاور الإستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة المصرية. ولا يأتي تمكينها إلا بتطويرها، وتأهيلها، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتهيئة الحماية القانونية لها، وتوفير سبل التوفيق بين مسئولياتها في الأسرة والعمل وتحفيزها على المبادرة لتعزيز دورها كشريك في الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي مازالت تواجه المرأة وتعيق من مشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية، فهي مازالت تعيش في بيئة تقليدية محافظة تعاني من التمييز الممارس على خلفية الجنس، ومن بطئ التقدم على صعيد حقوقها الديمقراطية، ومنحها حقها في المشاركة في صنع القرار بأشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعد صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة التنمية المحلية أحد آليات التمكين الاقتصادي في المحليات، والتي تعتمد عليه الوزارة بصفة رئيسية في منح قروض صغيرة ميسرة للمرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجا لإقامة مشاريع صغيرة مدره للدخل يمكن أن تساهم في تحقيق الأمان الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، والحد من العوز وتخفيض معدلات الفقر في المناطق الريفية. ويمتد نشاط صندوق التنمية المحلية إلى تقديم المعونة الفنية والتدريب والخدمات غير المالية وإقامة المعارض والأسواق لتسويق منتجات المشروعات الممولة من الصندوق.

مشكلة الدراسة

في ضوء العرض السابق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما هو مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية التي حصلت على قروض من صندوق التنمية المحلية بعينة الدراسة؟
2. ما هي طبيعة العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدات من القروض والخدمات غير المالية لصندوق التنمية المحلية وبين مستوى التمكين الاقتصادي التي اكتسبته من تنفيذ المشروع الصغير الممول من الصندوق؟
3. ما هي أهم المشاكل التي تقف أمام تمكين المرأة الريفية (المبحوثات) وتعوقها عن أداء دورها التنموي من وجهه نظر عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة

في ضوء صياغة مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهدافها فيما يلي:

1. التعرف على مستوى التمكين الاقتصادي للريفيات الحاصلات علي قروض من صندوق التنمية المحلية بعينة الدراسة.
2. تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ممثله في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثات اللاتي حصلن على قروض من صندوق التنمية المحلية وبين مستوى تمكينهن الاقتصادي.
3. التعرف علي أهم المشكلات التي تواجه المرأة الريفية (المبحوثات) وتعوقها عن أداء دورها التنموي من وجهه نظر عينة الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

علي مدي العقود الأربعة الماضية تطورت الأدبيات التنموية في تعاملها مع وضع المرأة ولقد لحقت بالمفاهيم والأطر التحليلية تطورات أساسية مصدرها عدد من العوامل هي:

- تطورات في البيئة العالمية تمثلت في وثائق الأمم المتحدة الصادرة عن المؤتمرات العالمية المتتابعة، وانتهاءه بإعلان الأهداف الإنمائية للألفية التي تضمنت مواجهة تحدي تمكين المرأة حتى عام 2015 والتزام دول العالم بها.
- التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية والتوجه نحو دعم آليات السوق والتحول إلي الرأسمالية وما صاحبه من سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية وآثارها السلبية علي تهميش النساء وزيادة حدة الفقر.
- المتغيرات السياسية العالمية وتطور الخطاب السياسي العالمي، للتأكيد علي احترام حقوق الإنسان وتعميق الممارسة الديمقراطية وما صاحب ذلك في النظر إلي حقوق المرأة باعتبارها ركناً أساسياً في حقوق الإنسان.
- تطور النظريات والممارسات التنموية نحو التأكيد علي مفهوم المشاركة وأهمية استقطاب الفئات المهمشة ودعم المواطنة.

مفهوم التمكين: EMPOWERMENT

يتضمن مفهوم التمكين قدرا من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني بصورة خاصة العمل الجماعي في الجماعات المقهورة، أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة والتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم. ومفهوم التمكين والتقوية أساسي لتقدم المرأة فهو يمكن المرأة من اتخاذ القرارات والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات (**المجلس القومي للمرأة، 2005، ص 59**).

ويُعرف التمكين على أنه التغيير الراديكالي للأبنية والمؤسسات التي تؤدي لخضوع المرأة (**Caroline Moser,: 1993, P. 75**) .

وتري (**Kate young, 1993, P.158**) أن تحسين وضع المرأة لا يمكن أن يتحقق دون إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمع مما يؤدي إلى تمكين جماعي يتأتى بخلق صورة إيجابية للذات وتعزيز الثقة بالنفس، وخلق تضامن بين النساء لإحداث هذه التغيرات، فتمكين المرأة ليس فقط طلب الموارد وإنما السعي للحصول على القوة. والقوة هنا ليست قدرة المرأة على التسلط على الرجل إنما حصولها على حق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تسهم في رسم سياسات المجتمع التي هي نصف قواه المنتجة.

وقد أوضحت (**زعلوك، 2002، ص 272**) أن التمكين هو قدرة النساء على التحكم في مسار حياتهم بوجه عام وعلى وعيهن بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية وممارستها بوجه خاص، وقدرة المرأة على العمل الجماعي للوصول إلى حقوقها من خدمات وموارد من خلال مشروع ما، ويرتبط بالمشروع التنموي الشامل الذي يدعو إلى المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن المرأة من المشاركة الفعالة في الأسرة والمجتمع.

وتضيف (**VANESSA, 1987, p. 117**) أن تمكين المرأة هو "إضفاء القوة على المرأة. والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل، وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها إسهاماتها على كافة المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع.

وقد ارتبط مفهوم التمكين في مصر بمفهوم تنمية قدرات الأفراد من خلال برامج التنمية التي ارتبطت بالجهود الحكومية أو الأهلية أو الدولية، في حين ارتبط هذا المفهوم في الخارج وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأنشطة العمل الاجتماعي والسياسي، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين مصر وأمريكا ومن ثم اختلاف طبيعة المشكلات (**عبد اللطيف، سوسن وآخرون، 2005، ص ص 246-247**).

وهكذا يمكن تعريف قوة المرأة بقدرتها على السيطرة أو تغيير سلوك النساء أو الرجال الآخرين، والقدرة على توجيه أحداث هامة في حياتهم، ولكن طالما هناك تفرقة اجتماعية واضحة بين الرجال والنساء، فإن احتمال حصول المرأة على القوة يكون ضئيلا (**أنكر، ريتشارد وزملاؤه، 1996، ص 174**).

مؤشرات التمكين

يُعد قياس التمكين عملية معقدة ولم يبذل سوى القليل من الجهد لصياغة المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التمكين، وعموما فإن وضع مؤشرات التمكين يعتمد أساسا على الطريقة التي يتم بها تحديد وتعريف التمكين، حيث تتفاوت هذه المؤشرات تبعا لمجال التمكين الذي سيغطيه على الصعيد الفردي أو الاجتماعي أو السياسي، كما تختلف المؤشرات وفقا للهدف من التمكين.

وهناك مجموعة من نماذج مؤشرات التمكين طرحت عبر تقارير دولية ومحلية وجهود فردية وفيما يلي استعراضا لبعض هذه المؤشرات والتي تمثل في مجملها المؤشرات الدالة علي قوة المرأة **(فرج، حنان، 2007، ص ص 16 – 18)**:

1. المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية Sharing in major family household decisions في حياتها مثل المشتريات الصغيرة والكبيرة والتوقيت بين كل طفل وآخر، وقبول حق التعليم للبنات واشتغالها، وحريتها في اختيار شريك الحياة.
2. الحراك mobility أي حرية الحركة والانتقال خارج المنزل، وزيارة الأسرة الممتدة والأقارب، وشراء مستلزمات الأسرة أو مستلزمات الإنتاج إذا كانت صاحبة عمل والذهاب إلي الطبيب عند الضرورة.
3. الأمان الاقتصادي Economic security بأن تكون صاحبة عمل بمعني تحقيق رغبتها في إقامة مشروع خاص بها سواء داخل المنزل أو خارجه، واتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي أو التجاري، وإدارته بنفسها ، وحصولها علي العائد المادي منه، وتحكمها في عملية التمويل بالإقراض وتحمل مسئولية السداد.
4. أن تكون لها ملكية خاصة وتمتلك أصول المشروع وأن يكون لها حساب خاص بها في البنك.
5. إبداء الرأي فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل المنزل، والمعاملة المتساوية بين البنت والولد، والحرية النسبية من سيطرة الزوج وأسرته، وأن تعرف قيم العمل والإنجاز، والمساواة بين أبناءها إضافة إلي السلوك الإداري المنظم لموارد الأسرة.
6. الإلمام بحقوق المرأة القانونية والسياسية.
7. الاندماج في أنشطة الجمعيات غير الحكومية والأحزاب السياسية وفي الانتخابات وجمعيات صاحبات الأعمال حتى يكون لها صوت مؤثر في السياسات الاقتصادية للدولة.

وقد أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام 2001 إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية **(حلمي، إجلال، 2003، ص 12)**:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول علي دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة علي التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول علي تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول علي قروض للحصول علي دخل خاص بها.

الدراسات السابقة

أشارت الدراسات التي أتيح الإطلاع عليها: **(عبد الوهاب، ميرفت، 2015)، (سليمان، نسرين، 2014)، (عبده، إيمان، 2014)، (محمد، أسامة، وآخرون، 2014)، (خير الدين، ريهام، 2013)، (مصطفى، سماح، 2013)، (العزاوى، نادية، 2012)، (محمد، كامل، 2010)، (إبراهيم، محمد، و أحمد دراز 2009)، (الفقى، هبة الله، 2009)، (المهدي، سالي، 2008)، (فرج، حنان، 2007)، (حجازي، أحمد & وخليل عبد المقصود، 2005)، (إبراهيم،عماد، 2004)، (ثابت، نشوي، 2004)، (خلاف، محمود، 2004)، (الهادي، حامد، 2003)، (سعادة، أنور، 2003)، (حلمي، إجلال، 2003)، (خلاف، محمود، وشادية صلاح الدين،2001)** إلي أن هناك عديد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر علي

تمكين المرأة، وإن اختلفت هذه الدراسات بشأن معنوية هذه المتغيرات. لذلك تري الدراسة الراهنة ضرورة أخذ العوامل التالية في الاعتبار باعتبارها مؤثرة على تمكين المرأة وهي: عمر المبحوثة، المستوى التعليمي للمبحوثة، مهنة المبحوثة، الحالة الزواجية، عمر المشروع، عمر الزوج، المستوى التعليمي للزوج، مهنة الزوج، إجمالي عدد الأبناء، متوسط أعمار الأبناء، متوسط عدد سنوات تعليم الأبناء، نوع الأسرة، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، الإنفاق الكلي للأسرة، الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، حالة المسكن، ملكية الأجهزة المنزلية، الرضا عن الخدمات بالقرية، الاستفادة من الخدمات بالقرية، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع، مستوى الطموح، القيادية، وأخيرا المشاركة الاجتماعية غير الرسمية.

فروض الدراسة وطريقة التحليل

أ – فروض الدراسة

ترتبط فروض الدراسة الراهنة بتحقيق الهدف الثاني من أهدافها السابق الإشارة إليها، وفي ضوء تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والسابق الإشارة إليها أمكن اشتقاق فرض عام واحد، وثماني وعشرون فرضاً إحصائياً.

الفرض العام الرئيسي

يتأثر مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية (المتغير التابع) بتأثير المتغيرات المستقلة المدروسة. ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق ثماني وعشرون فرضاً إحصائياً بيانها علي النحو التالي:

الفروض الإحصائية (1 – 27)

تختص هذه الفروض باختبار أثر المتغيرات المستقلة كل على حده على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بعينة الدراسة وتشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها: لا يتأثر مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية معنوياً بتأثير المتغيرات المستقلة التالية: عمر المبحوثة، المستوى التعليمي للمبحوثة، الحالة الزواجية للمبحوثة، الحالة العملية للمبحوثة، عمر الزوج، المستوى التعليمي للزوج، مهنة الزوج، عدد الأبناء الذكور، عدد الأبناء الإناث، إجمالي عدد الأبناء، متوسط أعمار الأبناء، متوسط تعليم الأبناء، الدخل الشهري للأسرة، الإنفاق الكلي للأسرة، الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، حالة المسكن، عصرية المسكن، الرضا عن الخدمات بالقرية، الاستفادة من الخدمات بالقرية، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع، مستوى الطموح، القيادية، المشاركة الاجتماعية غير الرسمية، نوع المشروع، قيمة القرض، عمر المشروع.

الفرض الإحصائي الثامن والعشرون

ويختص باختبار الأثر المجمع للمتغيرات المستقلة المدروسة علي التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة ومنطوقة: لا يتأثر مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بعينة الدراسة بالتأثير المتجمع للمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة.

ب – طريقة التحليل

لبيان معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع (مستوى التمكين الاقتصادي للمبحوثات الحاصلات على قروض من صندوق التنمية المحلية) استخدمت الدراسة معامل الارتباط البسيط لبيرسون، كما تم استخدام أسلوب التحليل الارتباطى الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد (Step–Wise) وذلك لتقدير نسبة مساهمة كل من المتغيرات المستقلة المدروسة في التباين الكلى لدرجة التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة.

الطريقة البحثية

أ – التعريفات الإجرائية

تمكين المرأة: Empowering of woman

تُعرف الدراسة الراهنة تمكين المرأة على أنه " عملية تستهدف مجموعة الإجراءات والوسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن توجه للمرأة الفقيرة

التي تعول في الريف بغرض رفع مستوى معيشتها تمهيدا لمشاركتها في عملية التنمية ".

ب– منهج الدراسة

تدخل الدراسة الحالية ضمن الدراسات الوصفية والكمية في إطار منهج دراسة الحالة سعيا للتعرف علي درجة تمكين المرأة اقتصادياً. كما اتبعت الدراسة المنهج الكمي لاستخلاص النتائج والمؤشرات من المعلومات والدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها. وقد تطلب هذا استخدام الدراسة لأسلوب الاستبيان بالمقابلة لجمع بيانات مقننة من عينة الدراسة، وقد استغرقت فترة جمع البيانات الميدانية حوالي ثلاثة أشهر (مايو – يوليو) عام 2017. كما استخدم الأسلوب التحليلي بشكل أساسي في معالجة البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، وذلك لإجراء التحليل الإحصائي من ناحية واختبار صحة الفروض الإحصائية من ناحية أخرى.

جـ– المجال الجغرافي للدراسة

تمثل إطار المعاينة في مراكز محافظة القليوبية، نظراً لأن محافظة القليوبية هي النطاق الجغرافي الأساسي للباحثة مما يوفر حرية التنقل وجمع المعلومات والبيانات وسهولة المواصلات وتوفرها، فضلاً عن الرغبة في تحقيق الهدف العلمي للأبحاث وهو ربط الدراسات العلمية بالبيئة المحلية المحيطة، مما يساهم في خدمة المجتمعات المحلية والعمل على تنميتها، من خلال ربط سياسة البحث العلمي بالواقع.

- تم توزيع المراكز الريفية لمحافظة القليوبية (بعد استبعاد مركز شبرا الخيمة) تبعاً لعدد مشروعات المرأة الريفية بالمحافظة الممولة من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة (2007 – 2016) على النحو الموضح **بالجدول رقم (1)**.

تم اختيار مركز " بنها " حيث يقع به أغلبية مشروعات المرأة الريفية الممولة بقروض من صندوق التنمية المحلية خلال العشر سنوات الأخيرة (2007 – 2016) من ناحية، كما أن نسبة مشروعات المرأة على مستوى المركز بلغت نحو 61.8% من إجمالي المشروعات الممولة من الصندوق خلال نفس الفترة على النحو الموضح **بالجدول رقم (1)**.

جـدول 1. التوزيع النسبي لمشروعات المرأة الريفية بمراكز محافظة القليوبية الممولة من صندوق التنمية المحلية – وزارة التنمية المحلية خلال الفترة (2007 – 2016)

المراكز الإدارية	إجمالي عدد المشروعات	عدد مشروعات المرأة الريفية	% مشروعات المرأة الريفية لإجمالي المشروعات
بنهـــا	783	484	61.8
طـوخ	91	49	53.8
قليـوب	48	43	89.6
كفر شكر	51	49	96.1
شبين القناطر	119	90	75.6
الخانكـة	20	10	50.0
إجمالي المحافظة	1112	725	65.2

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، وحدة الحاسب الآلي، بيانات غير منشورة، 2016 .

- تم اختيار الوحدة المحلية لقرية " طحلة " من بين الوحدات المحلية القروية بمركز بنها نظراً لأنها تحتل المرتبة الأولي سواء على مستوى إجمالي عدد المشروعات أو عدد مشروعات المرأة الممولة بقروض من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة 2016/2007 بنسبة بلغت نحو 54.3%، 49.6% على الترتيب. كما تحتل المرتبة الأولي وفقا لقيمة القروض الموجهة للمرأة الريفية من الصندوق خلال نفس الفترة بنسبة بلغت نحو 50.7% من إجمالي قيمة القروض لقرى المركز خلال الفترة 2016/2007. كما هو موضح **بالجدول رقم (2)**.

جدول 2. التوزيع العددي والنسبي لإجمالي عدد المشروعات وعدد المستفيدات منها وقيمة قروض صندوق التنمية المحلية الموجهة للمرأة الريفية بالوحدات المحلية القروية بمركز بنها – محافظة القليوبية خلال الفترة (2007 – 2016)

القيمة بالألف جنيه

الوحدات المحلية	إجمالي عدد المشروعات	%	عدد مشروعات المرأة	%	إجمالي قيمة القروض	قيمة قروض المرأة	%
مدينة بنها	10	1.3	2	0.4	28.0	6.0	0.4
قرية طحلة	425	54.3	240	49.6	1225.0	732.0	50.7
قرية بتمدة	178	22.7	141	29.1	560.0	414.0	28.7
قرية كفر الجزار	115	14.7	53	11.0	372.0	159.0	11.0
قرية شبلنجه	33	4.2	33	6.8	78.0	78.0	5.4
قرية مرصفا	12	1.5	9	1.9	34.0	27.0	1.9
قرية سندنهور	8	1.0	4	0.8	33.5	21.0	1.4
قرية جمجره	2	0.3	2	0.4	8.0	8.0	0.5
إجمالي المركز	**783**	**100.0**	**484**	**100.0**	**2338.5**	**1445**	**100.0**

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، صندوق التنمية المحلية، وحدة الحاسب الآلي، بيانات غير منشورة، 2016 .

د- المجال البشري لعينة الدراسة

لاختيار مفردات عينة الدراسة تم تطبيق معادلة **(Krejcie & Morgan, 1970)** حيث تم اختيار عينة عشوائية من المستفيدات بقروض صندوق التنمية المحلية بالوحدة المحلية بقرية " **طحلة** " بلغ قوامها 150 مستفيدة يمثلن نحو 62.5% من إجمالي عدد المستفيدات البالغ عددهن 240 سيدة استفدن من قروض الصندوق خلال الفترة (2007 – 2016).

القياس الكمي لمتغيرات الدراسة

تطلب اختيار الدراسة للمنهج الكمي ضرورة تكوين بعض المقاييس والمؤشرات الكمية المعبرة عن مختلف المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع، حتى يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لطبيعة الفروض السابق الإشارة إليها.

أ – القياس الكمي للمتغير التابع: مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية

وقد تضمن مؤشر التمكين الاقتصادي المكونات الفرعية التالية:

- قيامها بعمل مشروع خاص بها.
- قدرتها على سداد أقساط القرض بانتظام.
- حرية التصرف في دخلها من عملها.
- قدرتها على إدارة مشروعها بنفسها دون مساعدة أحد.
- قدرتها على تغيير مستوي معيشتها ورفع مستواها الاقتصادي.
- رأيها بالنسبة لعمل المرأة من خلال مجموعة من العبارات.

ب – القياس الكمي للمتغيرات المستقلة

[1] عمر المبحوثة

استخدم عدد السنوات الممثلة لعمر المبحوثة الحالي كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[2] المستوى التعليمي للمبحوثة

استخدم عدد السنوات التي قضتها المبحوثة في التعليم الرسمي كمؤشر كمي للتعبير عن المستوى التعليمي للمبحوثة.

[3] الحالة الزواجية

استخدم تصنيف (متزوجة / مطلقة أو أرملة) حيث أعطيت القيم (2)، (1) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي لقياس الحالة الزواجية للمبحوثة.

[4] الحالة العملية للمبحوثة

استخدم تصنيف (ربة منزل / موظفة) حيث أعطيت القيم (1)، (2) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي لقياس الحالة العملية للمبحوثة.

[5] عمر الزوج

استخدم عدد السنوات الممثلة لعمر الزوج كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[6] المستوى التعليمي للزوج

استخدم عدد السنوات التي قضاها زوج المبحوثة في التعليم الرسمي كمؤشر كمي للتعبير عن المستوى التعليمي للزوج.

[7] مهنة الزوج

استخدم تصنيف (غير قادر على العمل/ مزارع / يعمل بالقطاع الخاص/ يعمل بالقطاع العام أو الحكومة) حيث أعطيت القيم (1)، (2)، (3)، (4) كمؤشر كمي لقياس مهنة الزوج.

[8] عدد الأبناء الذكور

استخدم عدد أبناء المبحوثة الذكور كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[9] عدد الأبناء الإناث

استخدم عدد أبناء المبحوثة الإناث كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[10] إجمالي عدد الأبناء

استخدم عدد أبناء المبحوثة الذكور والإناث كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[11] متوسط عمر الأبناء

استخدم متوسط عمر الأبناء بالسنوات كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[12] متوسط تعليم الأبناء

استخدم متوسط عدد السنوات التي قضاها الأبناء في التعليم الرسمي (بعد استبعاد من هم دون السادسة) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[13] الدخل الشهري بالجنيه

استخدم الدخل الشهري للأسرة بالجنيه (مجموع ما يتكسبه الأفراد العاملين بالأسرة في الشهر من مهن أساسية أو معاش) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[14] الإنفاق الكلي للأسرة

استخدم الإنفاق الكلي بالجنيه (مجموع ما ينفقه أفراد الأسرة في الشهر من نقود على المأكل والملبس والتعليم والعلاج ومستلزمات البيت الأساسية ومصروف للأولاد) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[15] الحيازة الزراعية

استخدم تصنيف (تحوز / لا تحوز) أرض زراعية حيث أعطيت القيم (2)، (1) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[16] الحيازة الحيوانية

استخدم عدد الحيوانات المملوكة للأسرة بعد توزيعها على خمس فئات تشمل الفئة الأولى (الأبقار)، وتضم الفئة الثانية (الجاموس) وتم ترجيحها بضربها في (1.3)، وتضم الفئة الثالثة (الحمير) وتم ترجيحها بضربها في (0.5)، وتضم الفئة الرابعة (الأغنام والماعز) وتم ترجيحها بضربها في (0.2)، وتضم الفئة الخامسة (العجول الصغيرة) وتم ترجيحها بضربها في (0.1).

[17] حالة المسكن

اشتمل مؤشر حالة المسكن على عشرة عناصر فرعية (ملكية المسكن، عدد حجرات المسكن، نوع أرضية المنزل، نوع مادة البناء، مصدر المياه، الصرف الصحي، مادة دهان الحوائط، نوع مادة السقف، وسيلة الطبخ) واعتبرت الدراسة حاصل جمع استجابات أفراد عينة الدراسة على تلك العناصر العشرة مؤشرا كميا لقياس حالة المسكن.

[18]عصرية المسكن

استخدم عدد الأجهزة المنزلية المملوكة للأسرة، بعد توزيعها على ثلاث فئات تشمل الفئة الأولى (الثلاجة/الفيديو/ الغسالة الأوتوماتك/ التليفزيون الملون/ دش/ كمبيوتر) وتم ترجيحها بضرب عددها في (3)، وتضم الفئة الثانية (التليفزيون الأبيض والأسود/ الغسالة العادية/ وصلة دش/ البوتاجاز/ السخان) وتم ترجيحها بضرب عددها في (2)، وتشمل الفئة الثالثة (كاسيت/ راديو/ المروحة/ ماكينة خياطة) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[19] الرضا عن الخدمات الموجودة بالمجتمع

استخدم تصنيف (راضية / إلى حد ما / غير راضية / غير موجودة) لعدد 10 وحدات تعكس درجة رضا المبحوثة عن الخدمات الموجودة بالمجتمع المحلي، حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1)، (صفر) قرين كل منها على الترتيب. واعتبرت الدراسة مجموع استجابات العينة على هذه الوحدات العشر مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[20] الاستفادة من الخدمات الموجودة بالمجتمع

استخدم تصنيف (استفادة كبيرة / استفادة متوسطة / استفادة ضعيفة / غير موجودة) لعدد 10 وحدات تعكس درجة استفادة المبحوثة من الخدمات الموجودة بالمجتمع المحلي، حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1)، (صفر) قرين كل منها على الترتيب. واعتبرت الدراسة مجموع استجابات العينة على هذه الوحدات العشر مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[21] إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع

استخدم تصنيف (موافقة / إلى حد ما / غير موافقة) لعدد ثماني عبارات تعكس إدراك المبحوثة لمكانتها في المجتمع حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1) قرين كل منها، واعتبرت الدراسة مجموع استجابات العينة على العبارات الثمانية مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[22] مستوى الطموح

استخدم تصنيف (نعم/ إلى حد ما / لا) لعدد سبع عبارات تعكس مستوى طموح المبحوثة حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1) قرين كل منها، واعتبر مجموع استجابات العينة على العبارات السبع مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[23] القيادية

استخدم تصنيف (نعم/ إلى حد ما / لا) لعدد عشر عبارات تعكس مفهوم القيادية حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1) قرين كل منها، واعتبر مجموع استجابات العينة على العبارات العشر مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[24] المشاركة الاجتماعية غير الرسمية

استخدم تصنيف (دائما / أحيانا / نادرا / لا) لعدد ست عبارات تعكس المشاركة الاجتماعية غير الرسمية للمبحوثة حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1)، (صفر) قرين كل منها، واعتبرت الدراسة مجموع استجابات العينة على العبارات الست مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[25] نوع المشروع

استخدم تصنيف (إنتاج حيواني/ تسمين دواجن/ سجاد) حيث أعطيت القيم (1)، (2)، (3) لكل منها على الترتيب وذلك كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

[26] قيمة القرض

استخدم قيمة القرض بالجنيه الذي حصلت عليه المبحوثة من صندوق التنمية المحلية لإقامة المشروع كمؤشر رقمي لقياس هذا المتغير.

[27] عمر المشروع

استخدم عدد السنوات منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخ جمع البيانات الميدانية كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

النتائج ومناقشتها

أولاً: مستوى التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة الحاصلات على قروض من صندوق التنمية المحلية

اختص الهدف الأول بالتعرف على مستوى التمكين الاقتصادي للريفيات الحاصلات على قروض من صندوق التنمية المحلية بعينة الدراسة. ولقياس مستوى التمكين الاقتصادي استخدمت الدراسة سبعة مكونات فرعية على النحو الموضح من قبل في القياس الكمي للمتغير التابع. واعتبرت الدراسة حاصل جمع استجابات عينة الدراسة على تلك المكونات الفرعية مؤشرا كميا لقياس مستوى التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة. وقد تراوح المدى الفعلي لقيم هذا المؤشر بين حد أدني قدره (29) وحدة، وحد أعلى قدره (43) وحدة بمتوسط حسابي قدره 36.8 وحدة وانحراف معياري قدره 3.36 وحدة، الأمر الذي أدى إلى تقسيم المدى الفعلي لقيم هذا المؤشر إلى ثلاث فئات متساوية الطول ومتدرجة تصاعديا لأعلى وتوزيع عينة الدراسة على هذه الفئات طبقا لاستجابتهن. وتشير النتائج الواردة **بالجدول رقم (4)** إلى أن نحو 44.7% من إجمالي عينة الدراسة يقعن في الفئة المتوسطة لمؤشر التمكين الاقتصادي، في حين تمثل الفئة المرتفعة للمؤشر نحو 36.7%، أما الفئة المنخفضة للمؤشر فتمثل نحو 18.7% من إجمالي عينة الدراسة.

ثانياً: تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ومستوى التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة

اختص الهدف الثاني باختبارات صحة الفروض الإحصائية لبيان أثر المتغيرات المستقلة (منفردة / ومجتمعه) على المتغير التابع (مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بعينة الدراسة). ففيما يتعلق ببيان أثر المتغيرات المستقلة منفردة أي الفروض الإحصائية (1 – 27) أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة **بالجدول رقم (5)** معنوية العلاقة بين مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بعينة الدراسة والمتغيرات المستقلة التالية: عمر المبحوثة (الفرض رقم 1)، وعمر الزوج (الفرض رقم 5)، وحالة المسكن (الفرض رقم 17)، وإدراك المرأة لمكانتها في المجتمع (الفرض رقم 21)، ومستوي الطموح (الفرض رقم 22)، والقيادية (الفرض رقم 23). على المستوى الاحتمالي 0.01 . أما المتغيرات المستقلة التالية: المستوي التعليمي للمبحوثة (الفرض رقم 2)، والدخل الشهري للأسرة (الفرض رقم 13)، والحيازة الزراعية (الفرض رقم 15) فقد ثبت معنوية العلاقة الارتباطيه بينها

جدول 3. نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات	المدى الفعلي		المتوسط	الانحراف	منخفض		متوسط		مرتفع	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحسابي	المعياري	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1 – عمر المبحوثة	22	65	43.5	9.40	37	24.7	83	55.3	30	20.0
2 – المستوى التعليمي للمبحوثة	0	16	7.15	5.49	58	38.7	24	16.0	68	45.3
3 – الحالة الزواجية للمبحوثة	1	2	2*	–	24	16.0	126	84.0	–	–
4 – الحالة العملية للمبحوثة	1	2	1*	–	134	89.3	16	10.7	–	–
5 – عمر الزوج	27	70	47.7	8.98	35	27.8	70	55.5	21	16.7
6 – المستوى التعليمي للزوج	0	16	8.21	5.24	33	26.2	31	24.6	62	49.2
7 – مهنة الزوج	1	4	3*	–	11	8.7	32	25.4	83	55.9
8 – عدد الأبناء الذكور	0	4	1.37	0.98	27	18.0	102	68.0	21	14.0
9 – عدد الأبناء الإناث	0	5	1.48	0.89	19	12.7	114	76	17	11.3
10 – إجمالي عدد الأبناء	0	6	2.85	1.22	8	5.3	104	69.3	38	25.3
11 – متوسط عمر الأبناء	2	41.3	16.8	8.91	68	47.9	57	40.1	17	12.0
12 – متوسط تعليم الأبناء	0	16	9.18	3.74	27	19.3	64	45.7	49	35.0
13 – الدخل الشهري للأسرة	200	3000	1425.2	458.7	49	32.7	73	48.7	28	18.7
14 – الإنفاق الشهري للأسرة	100	5200	1601.1	830.3	55	36.7	61	40.7	34	22.7
15 – الحيازة الزراعية	1	2	1*	–	131	87.3	19	12.7	–	–
16 – حجم الحيازة الحيوانية	0	808	15.7	82.1	36	24.0	101	67.3	13	8.7
17 – حالة المسكن	18	32	26.8	2.59	10	6.7	76	50.7	64	42.7
18 – عصرية المسكن	9	27	17.0	3.61	39	26.0	96	64.0	15	10.0
19 – الرضا عن الخدمات الموجودة بالمجتمع	5	28	18.5	4.12	12	8.0	94	62.7	44	29.3
20 – الاستفادة من الخدمات الموجودة بالمجتمع	2	26	17.4	4.48	17	11.3	65	43.3	68	45.3
21– إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	11	24	19.3	4.07	40	26.7	39	26.0	71	47.3
22– مستوى الطموح	11	21	17.2	2.51	22	14.7	67	44.7	61	40.7
23– القيادية	15	30	21.8	2.55	34	22.7	104	69.3	12	8.0
24 – المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	0	15	8.27	2.72	34	22.7	87	58.0	29	19.3
25 – نوع المشروع	1	3	1*	–	116	77.3	24	16.0	10	6.7
26 – قيمة القرض	1500	9000	2940	827.2	139	92.7	6	4.0	5	3.3
27 – عمر المشروع	1	20	7.11	3.70	64	42.7	69	46.0	17	11.3

- **المنوال**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

جدول 4. التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة وفقا لمستوى التمكين الاقتصادي

مستوى التمكين الاقتصادي	المدى الفعلي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئات التمكين الاقتصادي					
	الحد الأدنى	الحد الأعلى			33 -29		38 - 34		43 - 39	
					عدد	%	عدد	%	عدد	%
	29	43	36.8	3.36	28	18.7	67	44.7	55	36.7

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

جدول 5. نتائج التحليل الإحصائي لبيان العلاقة بين مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بعينة الدراسة والمتغيرات المستقلة المدروسة

رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط
1	عمر المبحوثة	-0.245**	15	الحيازة الزراعية	0.184*
2	المستوى التعليمي للمبحوثة	0.186*	16	حجم الحيازة الحيوانية	0.104
3	الحالة الزواجية للمبحوثة	0.112	17	حالة المسكن	0.331**
4	مهنة المبحوثة	0.142	18	عصرية المسكن	0.041
5	عمر الزوج	0.248**	19	الرضا عن الخدمات بالقرية	0.110
6	المستوى التعليمي للزوج	0.126	20	الاستفادة من الخدمات بالقرية	0.008
7	مهنة الزوج	0.149	21	إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	0.300**
8	عدد الأبناء الذكور	0.094	22	مستوي الطموح	0.279**
9	عدد الأبناء الإناث	0.105	23	القيادية	0.212**
10	إجمالي عدد الأبناء	0.154	24	المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	0.121
11	متوسط أعمار الأبناء	0.023	25	نوع المشروع	0.056
12	متوسط تعليم الأبناء	0.084	26	قيمة القرض	0.046
13	الدخل الشهري للأسرة	0.177*	27	عمر المشروع	-0.139
14	الإنفاق الكلي للأسرة	0.055			

* معنوي عند المستوى الاحتمالي 0.05

** معنوي عند المستوى الاحتمالي 0.01

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

وبين المتغير التابع على المستوى الاحتمالي 0.05 وهو ما يعنى رفض الفروض الصفرية (1، 2، 5، 13، 15، 17، 21، 22، 23).

وفيما يختص بالفرض الإحصائي الثامن والعشرون (28) الخاص ببيان أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الواردة **بالجدول رقم (6)** باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد معنوية النموذج الإحصائي عند الخطوة الرابعة حيث بلغت قيمة " ف " المحسوبة (12.94) وهى معنوية على المستوى الاحتمالي 0.01، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.284، ويعنى ذلك أن هناك أربعة متغيرات فقط من جملة المتغيرات المستقلة تشرح نحو 28.4% من التباين في مستوى التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة وهى: حالة المسكن (X_{17}) ويشرح نحو 13.7% من التباين الكلي، يليه عمر الزوج (X_5) ويشرح نحو 7.4% من التباين الكلي، ثم عمر المبحوثة (X_1) ويشرح نحو 4% من التباين الكلي، وأخيرا إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع (X_{21}) ويشرح نحو 3.7% من التباين الكلي لمستوى التمكين الاقتصادي لعينة الدراسة، أما النسبة الباقية وقدرها 71.6% يمكن عزوها إلى متغيرات أخرى لم تتضمنها الدراسة.

في ضوء ما سبق يمكن القول بعدم قبول الفرض الإحصائي الثامن والعشرون بالنسبة للمتغيرات الأربعة التي تضمنها النموذج، في حين تم قبول الفرض بالنسبة للمتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها النموذج التحليلي.

ثالثاً: المشاكل التي تواجه المرأة الريفية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

اختص الهدف الثالث بالتعرف على المشاكل التي تواجه المرأة الريفية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث تم تصنيف تلك المشكلات وفقا لطبيعتها إلي ثلاثة أنواع هي: مشاكل اقتصادية، واجتماعية، وصحية.

أ - المشاكل الاقتصادية

تشير البيانات الواردة **بالجدول رقم (7)** إلى التوزيع النسبي للمشاكل الاقتصادية التي تواجه المرأة وفقا لتكرار ورودها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وقد احتلت مشكلة " ارتفاع الأسعار " المرتبة الأولى من المشكلات الاقتصادية بنسبة بلغت نحو 84.7% من إجمالي استجابات عينة الدراسة، بينما جاءت مشكلة " عدم تناسب الدخل مع متطلبات الأسرة الأساسية " في المرتبة الثانية بنسبة بلغت نحو 72.7% من إجمالي الاستجابات، يليها في المرتبة الثالثة مشكلة " صعوبة الحصول على دخل ثابت يمكن الاعتماد عليه " بنسبة بلغت نحو 44.7% من إجمالي الاستجابات، وتأتي مشكلة " تراكم الديون بسبب زيادة المصاريف ومحاولة الاستدانة لتغطية مصاريف الأسرة " في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت نحو 42% من إجمالي الاستجابات، ثم مشكلة " ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء " في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت نحو 30% من إجمالي الاستجابات، يليها في المرتبة السادسة مشكلة " ارتفاع تكاليف زواج الأبناء " بنسبة بلغت نحو 21.3% من إجمالي الاستجابات، وأخيراً جاءت مشكلة " صعوبة تسويق المنتجات الزراعية " في المرتبة السابعة بنسبة بلغت نحو 17.3% من إجمالي استجابات عينة الدراسة.

وفي حالة عدم كفاية الدخل الشهري لتغطية التزامات الأسرة توضح البيانات الواردة **بالجدول رقم (8)** التوزيع النسبي لاستجابات عينة الدراسة حيث احتل " القيام بالسلف " المرتبة الأولي بنسبة بلغت نحو 31.3% من إجمالي استجابات عينة الدراسة، يليه في المرتبة الثانية " الاستغناء عن بعض الكماليات " بنسبة بلغت نحو 30.7% من إجمالي الاستجابات، وجاء في المرتبة الثالثة " أقلل حاجاتي الأساسية (غذاء ودواء) " بنسبة بلغت نحو 26% من إجمالي الاستجابات، ويلي ذلك بقية الاستجابات على النحو الموضح **بالجدول رقم (8)**.

جدول 6. نموذج التحليل للمتغيرات المستقلة في تأثيرها المجمع على المتغير التابع باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج الصاعد

خطوات التحليل	المتغير المستقل الداخل في التحليل	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	% للتباين المفسر	معامل الانحدار	نسبة " ف "
الأولى	حالة المسكن	0.371	0.137	13.7	0.253	16.65**
الثانية	عمر الزوج	0.459	0.211	7.4	0.316	15.06**
الثالثة	عمر المبحوثة	0.501	0.251	4.0	0.338-	13.19**
الرابعة	إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	0.533	0.284	3.7	0.177	12.94**

معامل التحديد = 0.284

معامل الارتباط المتعدد = 0.533

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

جدول 7. التوزيع العددي والنسبي للمشكلات الاقتصادية التي تواجه عينة الدراسة

المشكلات الاقتصادية	تكرار *	%	*الترتيب*
– ارتفاع الأسعار	127	84.7	1
– صعوبة الحصول على دخل ثابت يمكن الاعتماد عليه	67	44.7	3
– ارتفاع تكاليف تعليم الأبناء	45	30.0	5
– عدم تناسب الدخل مع متطلبات الأسرة الأساسية	109	72.7	2
– صعوبة تسويق المنتجات الزراعية	26	17.3	7
– تراكم الديون بسبب زيادة المصاريف والاستدانة لتغطية مصاريف الأسرة	63	42.0	4
– ارتفاع تكاليف زواج الأبناء	32	21.3	6
الجملـة	150	–	–

* أتيح للمبحوثة اختيار أكثر من مشكلة

المصدر: عينة الدراسة الميدانية

جدول 8. التوزيع العددي والنسبي لاستجابات عينة الدراسة في حالة عدم كفاية الدخل الشهري لتغطية التزامات الأسرة

الاستجابات	تكرار *	%	*الترتيب*
– أستغني عن بعض الكماليات	46	30.7	2
– أبيع بعض الأشياء من البيت	9	6.0	4
– أقلل حاجاتي الأساسية (غذاء ودواء)	39	26.0	3
– أستلف	47	31.3	1
– الأولاد يسيبوا المدارس ويعملوا بأجر	3	2.0	6
– ألجأ لأهل الخير	4	2.7	5
الجملة	**150**	–	–

* أتيح للمبحوثة اختيار أكثر من مقترح

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

وتشير البيانات الواردة **بالجدول رقم (9)** إلى التوزيع النسبي لاستجابات عينة الدراسة وفقا للحلول المقترحة من وجهة نظرهن في حالة عدم كفاية الدخل الشهري لتغطية التزامات الأسرة حيث احتل " وجود معاش مساعد للمرأة التي تعول " المرتبة الأولي بنسبة بلغت نحو 38.7% من إجمالي استجابات عينة الدراسة، يليه في المرتبة الثانية " إيجاد دعم خاص للسلع التموينية " بنسبة بلغت نحو 32% من إجمالي الاستجابات، وجاء في المرتبة الثالثة " إيجاد فرص عمل مناسبة للأبناء " بنسبة بلغت نحو 18% من إجمالي الاستجابات، ويأتي في المرتبة الرابعة " توفير رعاية صحية مجانية لي ولأبنائي" بنسبة بلغت نحو 17.3% من إجمالي الاستجابات، ويأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة " إيجاد فرص عمل مناسبة للأبناء " بنسبة بلغت نحو 10.7% من إجمالي استجابات عينة الدراسة.

ب – المشاكل الاجتماعية

تشير البيانات الواردة **بالجدول رقم (10)** إلى أن التوزيع النسبي للمشكلات الاجتماعية التي تواجهه أفراد عينة الدراسة سواء مع أزواجهن أو أبنائهن أو أقاربهن وجيرانهن وفقا لتكرار ورودها من وجهة نظرهن. حيث احتلت مشكلة " تربية الأولاد وتعليمهم وتهذيب سلوكهم " المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو 62.7% من إجمالي المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة، وجاءت مشكلة " عدم القدرة على التوفيق بين الأسرة والبيت ومتطلبات العمل " في المرتبة الثانية " بنسبة بلغت نحو 39.3% من إجمالي الاستجابات، يليها في المرتبة الثالثة " الصراع والشجار الدائم بين الأبناء " بنسبة بلغت نحو 35.3% من إجمالي الاستجابات، وتأتي في المرتبة الرابعة مشكلة " عدم الإحساس بتعبها وعدم مساعدتها في البيت " بنسبة بلغت نحو 32.7% من إجمالي استجابات عينة الدراسة، ويليها في المرتبة الخامسة مشكلة " عدم قدرة المرأة على حل مشاكل الأسرة " بنسبة بلغت نحو 23.3% من إجمالي الاستجابات، ويلي ذلك بقية المشكلات الاجتماعية التي تواجه عينة الدراسة على النحو الموضح **بالجدول رقم (10)**.

جدول 9. التوزيع العددي والنسبي لمقترحات عينة الدراسة في حالة عدم كفاية الدخل الشهري لتغطية التزامات الأسرة

المقترحات	تكرار *	%	*الترتيب*
وجود معاش مساعد للمرأة التي تعول	58	38.7	1
إيجاد دعم خاص للسلع التموينية	48	32.0	2
إيجاد فرص عمل مناسبة للأبناء	27	18.0	3
توفير رعاية صحية مجانية لي وللأبناء	26	17.3	4
إيجاد فرص عمل مناسبة للأبناء	16	10.7	5
الجملة	**150**	–	–

*** أتيح للمبحوثة اختيار أكثر من مقترح**

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

جدول 10. التوزيع العددي والنسبي للمشكلات الاجتماعية التي تواجه عينة الدراسة من وجهه نظرهن

المشكلات الاجتماعية	تكرار *	%	الترتيب
– عدم الإحساس بتعبها وعدم مساعدتها في البيت	49	32.7	4
– الصراع والشجار الدائم بين الأبناء	53	35.3	3
– عدم القدرة على التوفيق بين الأسرة والبيت ومتطلبات العمل	59	39.3	2
– عدم قدرة المرأة على حل مشاكل الأسرة	35	23.3	5
– تربية الأولاد وتعليمهم وتهذيب سلوكهم	94	62.7	1
– شعور الزوج بإهماله	11	7.3	7
– توتر العلاقة بين الأم وأولادها	17	11.3	6
الجملة	**150**	–	–

*** أتيح للمبحوثة اختيار أكثر من مشكلة**

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

جـ– المشاكل الصحية

بسؤال المبحوثات عن مدى معاناتهن من مشكلات صحية أفادت (121) مبحوثة يمثلن نحو 80.7% من إجمالي عينة الدراسة بمعاناتهن من مشكلات صحية، وعن طبيعة هذه المشكلات الصحية توضح البيانات الواردة **بالجدول رقم (11)** التوزيع النسبي لأهم المشاكل الصحية التي تواجه المرأة من وجهة نظر عينة الدراسة. حيث احتلت مشكلة " عدم المقدرة على سداد نفقات العلاج عند المرض " المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو 40.5% من إجمالي استجابات عينة الدراسة اللاتي يعانين من مشكلات صحية، أما مشكلة " تأثر حالتهم الصحية بسبب ظروف العمل " فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة بلغت نحو 433.9% من إجمالي الاستجابات فالعمل لغالبيتهن في القطاع غير الرسمي شاق ويستغرق ساعات طويلة بدون راحة، وتأتي مشكلة " عدم تمتعهن بخدمات التأمين الصحي " في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة بلغت نحو 25.6% من إجمالي استجابات عينة الدراسة اللاتي يعانين من مشكلات صحية.

جدول 11. التوزيع العددي والنسبي للمشكلات الصحية التي تواجه عينة الدراسة من وجهه نظرهن

المشكلات الصحية	تكرار	%	الترتيب
– تأثر حالتهم الصحية بسبب ظروف العمل.	41	33.9	2
– عدم المقدرة على سداد نفقات العلاج عند المرض.	49	40.5	1
– عدم تمتعهن بخدمات التأمين الصحي.	31	25.6	3
الجملة	**121**	**100.0**	–

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

وعن مدى قيامهن بالعلاج من تلك المشكلات الصحية أفادت (63) مبحوثة يمثلن نحو 52.1% بقيامهن بالعلاج من تلك المشكلات الصحية، ويوضح **الجدول رقم (12)** التوزيع النسبي لاستجابات عينة الدراسة وفقا للقائم بوصف العلاج في حالة التعرض لمشكلات صحية، حيث احتل " الذهاب لطبيب خاص " المرتبة الأولي بنسبة بلغت نحو 49.2% من إجمالي الاستجابات، ويأتي في المرتبة الثانية " طبيب الوحدة الصحية " بنسبة بلغت نحو 28.6% من إجمالي الاستجابات، وجاء في المرتبة الثالثة " الوصفات الشعبية " بنسبة بلغت نحو 12.7% من إجمالي الاستجابات، في حين جاء في المرتبتين الرابعة والخامسة " طبيبة بمركز رعاية الأمومة " و " الصيدلية " بنسبة بلغت نحو 4.8% من إجمالي الاستجابات لكل منهما.

وعن أسباب عدم قيام باقي المبحوثات بالعلاج من تلك المشكلات الصحية وعددهن (58) مبحوثة يمثلن نحو 47.9% من إجمالي المبحوثات اللاتي يعانين من مشكلات صحية، يوضح **الجدول رقم (13)** التوزيع النسبي لاستجابات عينة الدراسة وفقا لأسباب عدم قيامهن بالعلاج في حالة التعرض لمشكلات صحية، حيث احتل " البيت أولى بالمصاريف " المرتبة الأولي بنسبة بلغت نحو 65.5% من إجمالي الاستجابات، ويأتي في المرتبة الثانية " قلة الفلوس " بنسبة بلغت نحو 41.4% من إجمالي الاستجابات، وجاء في المرتبة الثالثة " دروس الأولاد أولى " بنسبة بلغت نحو 17.2% من إجمالي الاستجابات، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة " عدم وجود الوقت " بنسبة بلغت نحو 8.6% من إجمالي الاستجابات.

جدول 12. التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة وفقا للقائم بوصف العلاج

القائم بوصف العلاج	تكرار	%	الترتيب
– طبيب خاص	31	49.2	1
– طبيب بالوحدة الصحية	18	28.6	2
– طبيبة بمركز رعاية الأمومة	3	4.8	4
– الصيدلية	3	4.8	5
– الوصفات الشعبية	8	12.7	3
الجملة	**63**	**100.0**	–

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

جدول 13. التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة وفقا لأسباب عدم العلاج في حالة التعرض لمشكلات صحية

الأسباب	تكرار *	%	الترتيب
– قلة الفلوس	24	41.4	2
– عدم وجود الوقت	5	8.6	4
– البيت أولى بالمصاريف	38	65.5	1
– دروس الأولاد أولى	10	17.2	3
الجملة	**58**	–	–

* أتيح للمبحوثة ذكر أكثر من سبب

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

المناقشة العامة للنتائج

اكتسبت قضية التنمية الاقتصادية المحلية أو " التنمية المحلية " كما هو شائع الاستخدام، أهمية متزايدة خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تأجج الصدام بين الفكر الرأسمالي الذي يعتمد على تغليب الأسس الاقتصادية مع إغفال البعد الاجتماعي، وبين الفكر الاشتراكي القائم على تغليب البعد الاجتماعي. ولقد نتج عن هذا الصدام عملية مراجعة لمقومات هاتين المدرستين و ظهور مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية كتيار متوازن يأخذ في حسبانه انعكاس النمو الاقتصادي على مستوى معيشة الفرد، أو تحسين نوعية الحياة، وهو غاية التنمية في أي دولة من الدول.

وتقوم التنمية المحلية على مقومات أساسية هي المكان، الهوية، والمجتمع المحلى وتعمل تلك المقومات مكتملة على خلق منظومة اقتصادية واجتماعية تفاعلية تأخذ في الاعتبار البعد الثقافي.

وتهدف التنمية المحلية إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها البوابة الرئيسية للاستثمار، وإشراك أبناء القرى في عملية التنمية، بالإضافة إلى تحويل المحافظات وخاصة المناطق الريفية إلى كيانات اقتصادية تدعم عنصر المنافسة قادرة على تحقيق معدلات نمو أعلى، والعمل على خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة. وهذا التطور لا يكون إلا على أسس منظومة تقوم على المعرفة والتدريب والاعتماد على رأس المال الاجتماعي، والعمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعرفة والخبرة. ويعد صندوق التنمية المحلية الآلية الرئيسية التي تعتمد عليها وزارة التنمية المحلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب والأسر الأكثر احتياجا في المحليات بتخصيص الأموال كقروض تخصص لتلك الفئات لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر ومتوسطة إنتاجية وخدمية في المحليات وتشجيعهم على تغيير أنماط تفكيرهم لتبنى فكر العمل الحر. و لقد نجح الصندوق منذ إنشائه عام 1979 في تبنى سياسات ملائمة لظروف المحافظات والقرى، ينتج عنها تحقيق معدلات جيدة في مجال التمكين الاقتصادي للمستهدفين من الصندوق حيث يمتلك آليات فعالة للوصول بخدمات الائتمان إلى أصغر التجمعات السكانية بالقرى والعزب والكفور والنجوع من خلال وحدات الإدارة المحلية المنتشرة بجميع أنحاء البلاد.

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن متوسط درجة التمكين الاقتصادي للريفيات الحاصلات على قروض من صندوق التنمية المحلية بعينة الدراسة بلغ حوالي 36.8 درجة، وأن نحو 37% من إجمالي عينة الريفيات الحاصلات على قروض تقعن في الفئة المرتفعة لمؤشر التمكين الاقتصادي وإذا ما أضيفت لهن من تقعن في الفئة المتوسطة للمؤشر لصارت النسبة حوالي 82% من إجمالي العينة.

وبالتالي يمكن القول أن إستراتيجية تمكين المرأة الريفية لابد أن تسعي إلى الفهم والقدرة على تجاوز الأسباب الكامنة لنقص وافتقاد القوة لدي المرأة الريفية. وفى هذا الشأن يمكن تبني الإطار الفكري للتمكين الذي طرحه **(صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000، ص37)** والذي يتضمن ثلاثة محاور أساسية:

- تدعيم القدرات الاقتصادية للنساء كأصحاب أعمال ومنتجات خصوصاً في ظل السياق الجديد للتجارة.
- توليد الحكم والقيادة التي تزيد من مشاركة النساء في عملية صنع القرار.
- تعزيز الحقوق الإنسانية النساء للحد من جميع مظاهر العنف ضد المرأة ولتحقيق تنمية هادفة ومستدامة.

كما أوضحت النتائج أهمية التغلب على المشكلات والعقبات التي تواجه المقترضات من صندوق التنمية المحلية لتحقيق الكفاءة القصوى من تلك القروض خاصة المشكلات الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، وعدم تناسب الدخل مع متطلبات الأسرة الأساسية، صعوبة الحصول على دخل ثابت يمكن الاعتماد عليه. والمشكلات الصحية المتمثلة في تأثر حالتهن الصحية بسبب ظروف العمل، وعدم مقدرتهن على سداد نفقات العلاج عند المرض، وعدم تمتعهن بخدمات التأمين الصحي.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، محمد سليمان، وأحمد دراز، 2009. " دراسة حالة تمكين المرأة الريفية اقتصادياً واجتماعياً بقرية العصلوجى الشرقية "، المؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، الأزمة الاقتصادية العالمية، معهد التخطيط القومي، المركز الديموجرافى، القاهرة، مصر، **91 ص.**

الخواجة، ليلي، 2003. " المرأة وسوق العمل في مصر، الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التميز ضد المرأة"، الأوراق الخلفية، أوراق بحثية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، مصر، **180 ص.**

العزاوى، نادية كاظم عنون، 2012. " تمكين المرأة الريفية في التنمية المستدامة في ريف محافظة بغداد "، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، **ص ص 232-233.**

الفقى، هبة الله عبد المنعم طه، 2009. " تقييم بعض المشروعات الاقتصادية الممولة من صندوق التنمية المحلية ببعض محافظات الجمهورية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **97 ص.**

المجلس القومي للمرأة، 2005. " تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك1981-2004 "، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

المهدي، سالي جلال رشيد، 2008، " التمكين السياسي للمرأة مدخل التمكين الاجتماعي والاقتصادي"، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **ص ص 139-142.**

الهادي، حامد، 2003. " المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية "، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، **176 ص.**

أنكر، ريتشارد وزملاؤه، 1996. " المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث "، ترجمة علياء شكري، وحسن الخولي، وأحمد زايد، مراجعة محمد الجوهري، دار الثقافة للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، **176 ص.**

ثابت، نشوى توفيق أحمد، 2004. " تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية "، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **ص ص 240-242.**

حلمي، إجلال إسماعيل، 2003. " إعادة الهيكلة الرأسمالية، تمكين أم تهميش للمرأة المصرية "، دراسة حالة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،

كليــة الآداب، جامعــة القــاهرة، الجيــزة، مصــر، UNIFEM، **157 ص.**

حلــيم، ناديــة & وفــاء مــرقس، 2004. " النســاء العائلات لأسر في العشوائيات "، المؤتمر السنوي الثاني والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي بالقاهرة، مصر، **3 ص.**

خيــر الــدين، ريهــام محمــد محمــدين، 2013. " المشروعات الصغيرة وعلاقتها بتغير نمط الحياة لدى المرأة – دراسة ميدانية بمحافظة دمياط "، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **105 ص.**

ريحان، جاسنت إبراهيم إبراهيم، 2006. " فجوة النوع الاجتماعي في الريف المصري: دراسة مقارنة بين ثقافتين فرعيتين"، رسالة دكتوراه، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **ص ص 50–52.**

زعلــوك، ملــك، 2002. " المرأة العاملة والتمكين في ريف الدلتا: دراسة حالة قرية اخطاب "، مؤتمر القرية المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، **272 ص.**

ســليمان، نســرين وحيــد، 2014. " دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة مشكلة الفقر – دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بقرية الحرانية بمحافظة الجيزة "، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، **120 ص.**

ســعادة، أنــور، 2003. " المرأة والتنمية دراسة سوسيولوجية عن دور المرأة في التنمية لجنوب الصعيد"، رسالة دكتوراه، المجلة الاجتماعية القومية للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، مصر، **40(1)، 139–141.**

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2000. " مداخل سياسات النوع الاجتماعي "، مكتب غرب آسيا، UNIFEM ، مكتبة المجلس القومي للمرأة، **ص ص 6–8.**

عبد الباري، أسامة إسماعيل، 2003. " دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسة حالة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسي بمحافظة الشرقية "، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، **61 ص.**

عبد اللطيف، سوسن عثمان وآخرون، 2005. " التمكين وأجهزته، تنظيم المجتمع الأجهزة المعاصرة"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، **ص ص 246–247.**

عبد الوهاب، ميرفت صدقي، 2015. " المرأة الريفية العاملة بالزراعة وتمكينها زراعياً في ظل تحديات التنمية لما بعد عام 2015 ببعض قرى محافظة المنيا "، قسم بحوث ترشيد المرأة الريفية، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، الجيزة، مصر، **141 ص.**

عبده، إيمان عبد الوهاب محمد، 2014. " القروض الصغيرة كآلية لتمكين المرأة الفقيرة دراسة لعينة من المستفيدات من برامج القروض الصغيرة "، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **157 ص.**

فرج، حنان مكرم، 2007. " تمكين المرأة التي تعول للمشاركة في التنمية في بعض قرى محافظة الجيزة"، رسالة دكتوراه، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، **ص ص 16–18.**

فرجاني، نادر، 2003. " قيام المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر: صياغة أولي للمناقشة فقط، الأسرة المصرية وتحديات العولمة "، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، **378 ص.**

كاظم، فاطمة & عدلي أبو طاحون، 2003. " المرأة الريفية المصرية عطاء عبر التاريخ "، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، مصر، **51 ص.**

محمد، أسامة متولي، نفيسة أحمد الهواري، أمل مسعود سالم، 2014. " محددات تمكين المرأة الريفية بمحافظة الفيوم "، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، شبين الكوم، **39(6)، 7 ص.**

معهد التخطيط القومي، 2002. " تقرير التنمية البشرية "، القاهرة، مصر.

يونس، غادة محمد أحمد، 2013. " تمكين المرأة والأداء البرلماني: دراسة ميدانية لعينة من الدوائر الانتخابية في مصر"، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، **41 ص.**

ثانياً: المراجع الأنجليزية

Jesus, A., Francesco, P. and Natalia, P. 2009. Women and work in Egypt: case study of tourism and ICT sectors, working paper, European training Foundation, Italy, **13 p.**

Kate, Y. 1993. Planning Development with women. Martins press. New York, USA, **158 p.**.

Mose, C. 1993. Gender planning and Development theory Brighton, **75 p**.

Vanessa, G. 1987. Women. Development and Empowerment: A pacific feminist perspective. Asian and Pacific Development Centre. Kuala Lumpur, **117 p.**